

دور المنظمات الدولية في حماية الثروة النفطية أثناء النزاعات المسلحة

الباحثة. ندى محمد ميشه

أ.م.د. أسامة ناظم سعدون العبادي

كلية القانون/ جامعة البصرة

Email : nada.salemeh@gmail.com

Email : osama.n@kunoozu.edu.iq

الملخص

يكتسب عمل المنظمات الدولية في حماية الثروة النفطية في أثناء النزاعات المسلحة أهمية بالغة ؛ وذلك يعود إلى انتشار النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية التي تضاعفت فيها استخدام الأسلحة، فالساحة الدولية والإنسانية في الوقت الحاضر بحاجة ماسة إلى تعزيز الأطر التنظيمية والقانونية لمواجهة الانتهاكات الصارخة على الثروة النفطية، لذا بات من الضروري الاهتمام بعمل هذه الأجهزة ودعمها لكي تعزز وجودها في المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة. وعليه، ولما كانت دور المنظمات الدولية في حماية الثروة النفطية في أثناء النزاعات المسلحة هي هدف الدراسة والتي تعد ذات أهمية؛ اعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي للعديد من القرارات الدولية ذات العلاقة لموضوع البحث فانهى البحث إلى أن المنظمات الدولية لا تمنح الحماية الكافية للثروة النفطية بالرغم من الاتفاقيات العديدة التي تتضمن الإشارة إلى ذلك، فتجردت من محتواها لاعتبارات سياسية.

الكلمات المفتاحية: الثروة النفطية، المنظمات الدولية، النزاعات المسلحة، الاتفاقيات، القانون الدولي الإنساني.

The Role of International Organizations in the Protection of Oil Resources in Times of Armed Conflict

Researcher. Nada Mohammed Mesha
Assist.Prof.Dr. Osameh Nazem Saadoun Al-Abadi
College of Law / University of Basrah
Email : nada.salemeh@gmail.com
Email : osama.n@kunoozu.edu.iq

Abstract

International mechanisms for the protection of petroleum resources during armed conflicts are of great importance, especially given the increasing prevalence of both international and non-international armed conflicts and the intensified use of weapons. Today, the international and humanitarian landscape is in urgent need of strengthened regulatory and legal frameworks to address the serious violations committed against oil resources.

Therefore, it is essential to support and empower the international organizations involved in this field, enhancing their role in regions experiencing armed conflict. The research concludes that current international mechanisms do not provide sufficient protection for petroleum resources. Despite the existence of several agreements that make reference to this issue, their impact remains limited due to political considerations that undermine their effectiveness.

Keywords: Oil Wealth, International Organizations, Armed Conflicts, Protection, International Humanitarian Law.

المقدمة

الثروة النفطية تعد من أبرز الموارد الاقتصادية التي تعتمد عليها العديد من الدول في تحقيق النمو والتنمية. ومع ذلك، فإن هذه الثروة تصبح عرضة للمخاطر الكبيرة خلال النزاعات المسلحة، حيث يمكن أن تتعرض للتدمير أو السرقة، مما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتضررة. هنا يأتي دور المنظمات الدولية في حماية الثروة النفطية خلال النزاعات المسلحة كجزء من جهودها الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار والسلم الدوليين.

تلعب المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، دوراً حيوياً في هذا السياق. فهي تعمل على وضع الأطر القانونية التي تحظر استهداف المنشآت النفطية، وتقوم بإرسال فرق مراقبة وتقييم للحد من تأثير النزاعات على هذه الثروة الحيوية. إضافة إلى ذلك، تسعى هذه المنظمات إلى تقديم الدعم التقني والمادي للدول المتضررة لإعادة تأهيل البنية التحتية النفطية المتضررة.

أهمية الدراسة

يعد النفط مورداً استراتيجياً حيوياً للاقتصادات العالمية، وتأثير النزاعات المسلحة على إنتاج وتصدير النفط يمكن أن يؤدي إلى تدهور كبير في الظروف المعيشية والاقتصادية للسكان المحليين، فضلاً عن تفاقم التوترات السياسية والأمنية، لذا بات من الضروري أن نتطأر الجهود من أجل حماية الثروة النفطية زمن النزاعات المسلحة، ومد يد العون للدول التي تعاني من آثار الحروب عن طريق الدول الأخرى أو عن طريق المنظمات الدولية.

مشكلة الدراسة

نظراً لكثرة النزاعات الدولية وغير الدولية، وما ترتب عليها من آثار جسيمة ، أصبح من الضروري إيجاد منظمات دولية تهتم بحماية الثروة النفطية زمن النزاعات المسلحة وتقديم الدعم التقني والمادي للدول المتضررة لإعادة تأهيل البنية التحتية النفطية المتضررة، لذا فأنا من خلال هذه الدراسة سنحاول الإجابة على تساؤل مهم يتمثل في مدى كفاية الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية لحماية الثروة النفطية زمن النزاعات المسلحة ؟.

المنهج المستخدم في البحث

حتى نعطي الموضوع حقه من التحليل والتدقيق، سنسلط الضوء على مكوناته فقد اتبعنا في دراستنا المنهج الوصفي كما استعنا كذلك بالمنهج القانوني التحليلي من خلال تحليل جهود المنظمات الدولية التي تقرر الحماية لهذه الثروة الحياتية.

خطة البحث

وعليه للإجابة على الإشكالية السابقة، ارتأينا تقسيم بحثنا إلى نقطتين، كمايلي:

المطلب الأول: ماهية الثروة النفطية وأهميتها

المطلب الثاني: دور منظمة الأمم المتحدة في حماية الثروة النفطية في أثناء النزاعات المسلحة.

المطلب الأول/ ماهية الثروة النفطية وأهميتها

تعدُّ الطاقة من أهم المقومات والركائز التي تقوم عليها المجتمعات والأمم، فكل القطاعات الاقتصادية تحتاج إلى الطاقة، فهي التي تستخدم في تشغيل المصانع وتحريك مختلف وسائل النقل وتشغيل الأدوات المنزلية المختلفة وغير ذلك من الأغراض. وتعدُّ الثروة النفطية هي المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية، وبدونها ما كان للثورة الصناعية أن تقف تلك القفزات النوعية التي قفزتها وما كان لبني البشر أن يصلوا إلى ما وصلوا إليه اليوم من تقدم ورقي وازدهار، إذ برهنت التجارب الدولية بأن النفط وسيلة مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي وأداة حيائية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية الثروة النفطية وعلى الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة وحتى العسكرية. وللتعرف على مفهوم الثروة النفطية لابد من بيان تعريفه وأهميته، وهذا ما سنتناوله تباعاً في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول/ تعريف النفط

النفط كلمة مأخوذة من اللغة الفارسية "نافث" أو "نافثاً" وهي تعني قابل للسريان، أما كلمة بترول فمشتقة من كلمتين لاتينيتين "بترا" (petra)، التي تعني الصخرة و"وليوم" oleum، التي تعني الزيت (petroleum)؛ ولهذا يدعى بزييت الصخور أو زيت الصخري^(١). ويعرف النفط الخام على أنه مادة سائلة ذات كثافة، بحسب مقياس الكثافة النوعية لمعهد النفط الأمريكي AP تتراوح درجات لونه بين الأسود والأسود المائل للإخضرار، وتتفاوت أنواع النفط وفقاً لمكان استخلاصه واستخراجه فيظهر الاختلاف بشكل كبير في تركيبه ومظهره^(٢).

وحيث بالقول أن تعدُّ البترول يشمل كلاً من النفط الخام والغاز الطبيعي المكثف، فالنفط الخام هو ذلك السائل الأسود أو الأخضر أو البني الذي ينساب في سهولة ويسر كالكحول أو نقل درجة انسيابية إذا ازدادت كثافته، فيصير بطيء الانسياب كمادة العسل، ويعتمد ذلك في تكوينه الكيميائي ودرجة حرارته، فكلما ازدادت درجة الحرارة والضغط في أعماق الأرض السحيقة ازدادت سهولة انسيابه وجريانه واندفاعه للأعلى، أما الغاز الطبيعي الذي يخلط بالنفط الخام أو يتحرر منه فهو عديم اللون والرائحة^(٣).

النفط الخام هو مادة سائلة تحتوي على الهيدروكربونات، وتتميز بلزوجتها النفاوثة وفقاً لكثافتها إن النفط عبارة عن سائل يتكوّن من خلائط معقدة وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية ذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية وكيميائية مختلفة، كما يحتوي على بعض الشوائب كالكبريت والأكسجين والنيتروجين والماء والأملاح وكذلك بعض المعادن^(٤).

أما من الناحية التقنية يقصد بالنفط الخام أو البترول (النفط المتواجد طبيعياً) وتكون أساساً من عدة أنواع من المواد الهيدروكربونية أو أسفلية البتومين أو كليهما من الخلفيات بعد عملية التقطير العادي، وفي الاستعمال الفني الحديث تشمل عبارة (البترول) المواد الهيدروكربونية الغازية والجامدة فضلاً عن السائلة^(٥).

ومن خلال ما تقدم يمكن أن نتوصل إلى أنّ كلمة النفط بمعناها الواسع تطلق على جميع الترسبات التي تتكوّن في باطن الأرض بصورة طبيعية، ولكن الكلمة بمعناها التجاري الضيق تقتصر عادة على الترسبات السائلة -أي- الزيت الخام "البترول" بينما يطلق على الترسبات الغازية اسم الغاز الطبيعي، وعلى الترسبات الجامدة الفحم الحجري.

صفات النفط وخواصه:- تختلف الخواص الطبيعية للنفط الخام باختلاف أنواعه، فبعض منها ثقيل ولزج وبعضها الآخر خفيف ورائق وله رائحة خاصة ولونه عادة أسود يميل إلى الخضرة، ولكن لون بعض أنواعه بني أو أصفر داكن، كما تختلف درجة الوزن النوعي للنفط من خام إلى آخر وتختلف نسبة الكبريت الذي يحويه، ومنه ما يحتوي على غاز كبريتيد الهيدروجين ويسمى زيتاً مرّاً، ومنه ما لا يحتوي على هذا الغاز ويسمى زيتاً حلوّاً^(٦).

والنفط الخام عبارة عن مزيج معقد من عدد كبير من مركبات هيدروكربونية وأخرى غير هيدروكربونية، وعناصر كيميائية مختلفة، ويتفاوت التركيب الكيميائي للنفط نوعياً وكمياً من نفط إلى آخر، إلا أن السمة المشتركة التي تربط بين معظم المركبات الداخلة في تركيبة هي وجود ذرات الكربون والهيدروجين، ويمكن القول إن اختلاف خواص النفط ينبع من القدرة المتميزة لعنصر الكربون على الاتحاد مع العناصر الأخرى، ليشكل تكوينات جزيئية بسيطة أو معقدة^(٧).

ويقسم النفط الخام إلى نوعين بحسب قاعدته: نفط ثقيل ذي قاعدة إسفلتية ونفط خفيف ذي قاعدة بارافينية (شمعية)، وكلما خفّ النفط كان ذا نوعية جيدة، فبعض المركبات النفطية الثقيلة كالإسفلت تحتوي على عدد كبير من ذرات الكربون، أما المركبات الأخف فتحتوي على عدد أقل نسبياً من ذرات الكربون كما هو الحال في المشتقات النفطية المتطايرة كالبنزين مثلاً^(٨).

الفرع الثاني/ أهمية الثروة النفطية

للنفط أهميته في كل أبعاد النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري إلى حد يمكننا أن نقيس درجة ازدهار المجتمع وتقدمه بمقدار ما يستهلكه من النفط ومشتقاته. فالحصول على النفط كما يقول جان جاك سرفان شرايبر في كتابه **التحدي العالمي**: «يشكل - وسيظل يشكل في السنوات القادمة - الفارق بين اضمحلال مجتمع إنساني وازدهاره؛ وذلك أن النفط في المجتمع الصناعي الذي عشنا في كنفه، هو في مقام المركز من كل شيء».

وينقسم هذا الفرع إلى فترتين: تناولنا في الفقرة الأولى الأهمية الاقتصادية والسياسية للنفط، وفي الفقرة الثانية الأهمية العسكرية للنفط.

أولاً: الأهمية الاقتصادية والسياسية

أ: الأهمية الاقتصادية

أهمية الثروة النفطية في القطاع الصناعي: احتل النفط مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة منذ تفجر الثورة الصناعية في أوائل هذا القرن، فجميع الآلات التي تتجسد فيها التكنولوجيا الصناعية الحديثة والتي يستوردها العالم بكثافة تحتاج إلى كميات ضخمة من النفط ذات القدرة الحرارية العالية والتي لا تتوافر في غيره من مصادر الطاقة باستثناء الطاقة النووية المحدودة الاستعمال، لذلك يُعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع والمعامل التي تشغل البشر وتصنع المنتجات. فإن ثلث النفط المستهلك في العالم مكرس لأجل تشغيل الصناعة الداعمة الأساسية للاقتصاد الحديث ويمكن القول إن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون النفط كما أن نقصانه أو فقدانه لأي سبب من الأسباب قبل إيجاد الطاقة البديلة قد يؤدي إلى إقفال المصانع وتوقف الإنتاج وخلق أزمات خطيرة التي هي ترزع الاقتصاد العالمي^(٩).

مع إختراع ماكينة الإحتراق الداخلي العاملة بالبنزين وما بني عليها من سيارات ووسائل نقل فصح المجال لإستيعاب صناعة النفط، فاستند النفط إلى محرك الإحتراق الداخلي وبالعكس ليغزوا العالم، وما عزز هذه العلاقة أكثر هو إختراع محرك الديزل بعد عقدٍ أو عقدين من الزمن ثم تبع ذلك إختراع التوربين البخاري الذي أصبح المحرك الوحيد الذي يستخدمه الطيران التجاري والحرب^(١٠).

يعتبر النفط عنصراً أساسياً في العديد من الصناعات ، حيث يستخدم في كثير من الصناعات مثل المنظفات الصناعية كالفيينول والمطاط الصناعي الذي يتفوق في بعض الاستخدامات على المطاط الطبيعي، كما يستخدم أثير البترول الذي يعرف بـ "petroleum ether" في صناعة البويات

والورنيش وعملية استخلاص الزيوت والدهون، ويدخل الكبريت المستخلص من البترول في كثير من الصناعات مثل حامض الكبريتيك اللازم لصناعة الأسمدة والحريير الصناعي ويستخدم الكبريت أيضاً في عملية تنقية السكر، هذا فضلاً عن حاجة مصانع الكاوتشوك "couthoux" (لصناعة العجلات ومختلف المعدات الأخرى) ومصانع الأحذية وكثير من الصناعات الأخرى إليه، وثبت أن استعمال البترول كمادة أولية لإنتاج الكيماويات العضوية وغير العضوية بدلاً من الخامات الأخرى أكثر فائدة من الناحية الاقتصادية^(١١).

وبالتالي أصبح القطاع البترولي الركيزة الأساسية لتطور الصناعات الأخرى، "وبما أن قطاع البترول يعتبر قطاعاً متطوراً ومتقدماً فمن الطبيعي أن تولى الصناعات المتممة له الأهمية القصوى من خلال توفير اللوازم وقطع الغيار ومختلف حاجاته الهندسية كمواد أولية في صناعات أخرى.^(١٢)

أهمية الثروة النفطية في قطاع النقل: إن جميع وسائل النقل سواء البرية والبحرية والجوية، بدءاً بالسيارات والشاحنات والقطارات والبواخر، وانتهاء بالطائرات والصواريخ تعتمد على النفط ومشتقاته كمصدر أساسي للطاقة التي تحركها، فالبنزين هو وقود السيارات والمازوت ووقود القطارات والبواخر والكيروسين (النفط الأبيض) وأيضاً يمكن استخدامه ووقوداً للطائرات النفاثة، فضلاً عن المواد الأساسية التي تدخل في صناعة زيوت المكنات والمحركات، ولا يخفى على أحد ما بلغت وسائل النقل الحديثة من تطور وتقدم في أواخر هذا القرن، بحيث مكّنت الإنسان من الانتقال وبساعات معدودة إلى أقاصي الدنيا وبقاع الأرض دون تعب وعناء، كما لا أحد يستطيع أن ينكر فضل هذه الوسائل على تفاعل حضارات العالم المختلفة وأثر هذا التفاعل في تطور المجتمعات ونموها. فلولا اكتشاف النفط لما حصلت إذاً كل تلك الاختراعات المتطورة التي وفرت للبشرية الرفاهية والراحة، لقد أصبح النفط بمثابة الدم للنقل الحديث، وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي ٣٥ بالمئة من مجموع النفط المستهلك في العالم.^(١٣)

يعدّ قطاع النقل العمود الفقري والشريان الحيوي للاقتصاد العالمي بجميع تفاصيله وفروعه المختلفة، فهو الركيزة التي تضمن استمرارية وتواجد كل القطاعات الاقتصادية، حيث يسهم في نقل السلع والخدمات بمختلف أنواعها وأشكالها سواء كانت سلع صناعية أو زراعية أو حتى مواد أولية أو غيرها من مناطق الإنتاج والاستخراج إلى مناطق الاستهلاك والاستعمال النهائي كما يساهم في تنقل الأشخاص والأفراد بين مختلف مناطق العالم مما يعزز التنمية في القطاع السياحي والخدمي وغير ذلك من القطاعات الاقتصادية الأخرى.^(١٤)

سهّل الوقود النفطي عملية نقل البضائع بشكل لم يسبق له مثيل، فالشاحنات أصبحت العمود الفقري لنقل المنتجات الزراعية والصناعية وتوزيعها في المدن، كذلك تستخدم مئات الآلاف من مختلف أنواع السفن والطائرات لنقل السلع الأساسية بين مختلف أقطار العالم وقاراته كنقل النفط والحبوب والمواد الكيميائية والمنتجات الصناعية، لكن أهم استخدامات النقل الذي غير وجه العالم هو استخدام الوقود النفطي للسيارات الشخصية حيث غيرت صناعة السيارة طريقة حياة الملايين كما غيرت تكوين المدينة حيث مركز التجمعات السكانية في البلدان الصناعية أولاً ومن ثم في كافة أنحاء العالم.^(١٥)

ب: الأهمية السياسية للنفط : إن علاقة النفط بالسياسة هي علاقة قديمة تعود إلى تاريخ اكتشافه والتقيب عنه، ألا أنّ النفط أصبح محورياً في السياسة الدولية بعد أن حل مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة وأخذت دول العالم تعتمد به بشكل متزايد في نموها وتطورها الاقتصادي. كان **كليمنصو** قد أعلن في أثناء الحرب العالمية الأولى «أن النفط ضروري كالدم» وكتب **كوليدج**، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، في عام (١٩٢٤) م، عند افتتاح اللجنة الفدرالية للنفط «إن تفوق الأمم يمكن أن يُقرّر بواسطة امتلاك النفط ومنتجاته». وفي عام (١٩٤٣) م، كتبت مجلة (النفط والغاز) قائلة: «ليس سراً أن المؤتمرات التي عقدت في موسكو والقاهرة وطهران والتي ناقشت الخطط الخاصة بما بعد الحرب، قد تعرضت أيضاً إلى مستقبل النفط ومسألة توزيعه». ويعتقد ساسة الولايات المتحدة أن النفط هو الإنتاج العالمي الذي يجب أن يبني على أساسه السلام.^(١٦)

وقد برز الدور السياسي للنفط بشكل فعّال من خلال الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في ظل الصراع العربي - الإسرائيلي؛ فمن أزمة السويس عام (١٩٥٦) م، مروراً بحرب (١٩٦٧) م، فحرب تشرين أول (١٩٧٣) م، حيث شكل حظر النفط منعطفاً تاريخياً في مجرى العلاقات السياسية الدولية، إلى الحرب العراقية - الإيرانية عام (١٩٨٠)، وأخيراً حرب الخليج الأخيرة عام (١٩٩١) م، كان النفط في كل تلك الحروب عنوانها الأكبر وهدفها المعلن والخفي حتى أطلق عليها تسمية حروب النفط. ولم يتوقف دور النفط في المجال السياسي عند هذا الحد، بل امتد إلى صلب المؤتمرات والمفاوضات التي أعقبت تلك الحروب، فكان من أهم البنود التي دارت حولها المناقشات في **كامب دايفيد** وما يسمى بحوار الشمال والجنوب والحوار العربي - الأوروبي، وأخيراً مفاوضات السلام الجارية حالياً، ولا سيما المفاوضات المتعددة الأطراف.^(١٧)

إن مسألة الفصل بين السياسة والنفط أمر لا يمكن تصوّره على الإطلاق «فالنفط أصبح مادة إستراتيجية وسياسية بقدر ما هو مادة اقتصادية وتجارية، كما أصبحت الاعتبارات السياسية أكثر

تحكماً في النفط من الاعتبارات التجارية أو الاقتصادية البحتة» وبهذا الصدد يقول الدكتور محمد الرميحي في كتابه النفط والعلاقات الدولية: «مازال النفط كمادة خام حيوية للبشر يثير من النقاش في ميدان السياسة أكثر مما يثيره في ميدان الإقتصاد وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية، فكمية الإنتاج النفطي وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية بالدرجة الأولى وليس لها علاقة بميكانيكية قواعد السوق الكلاسيكية المعروفة». (١٨)

إن النفط والسياسة صنفان لا ينفصلان لطالما بقي النفط المصدر الأول للطاقة في العالم، فللسياسة تأثير في النفط وللنفط دور كبير في صنع القرار السياسي؛ يقول محمد حسنين هيكل: «أصبحت الشركات الأميركية في المنطقة عمالقة بترول وسياسة في الوقت نفسه، وقد تجلّى ذلك في تشكيل مجالس إدارتها التي عيّنت بمجموعات من كبار المسؤولين السابقين في وزارة الدفاع، وهيئة أركان الحرب المشتركة والمخابرات المركزية ووزارتي الخزانة والطاقة، ذلك بالطبع إلى جانب مجموعات من رجال البترول في تكساس وأساطين البنوك في نيويورك، وهكذا تداخلت السياسة والبترول في كل عناصر القرار في الولايات المتحدة الأميركية». (١٩)

ثانياً: الأهمية العسكرية

لقد ظهرت قيمة النفط ومشتقاته على الصعيد العسكري منذ الحرب العالمية الأولى حين بدأت الدول المتحاربة تعتمد على آلة الاحتراق الداخلي كالسيارة والشاحنة لنقل الذخائر والمؤن والجنود بدلاً من استخدام الجياد، وتعاضمت أهمية النفط في هذا المجال بعد اختراع الدبابة والطائرة والأساطيل الحربية في نهاية الحرب، منذ ذلك الوقت أصبح النفط ومشتقاته الوقود الضروري لتسيير الآلات الحربية التي تعتمد الحركة وأخذت المؤسسات العسكرية تولي اهتماماً بالغاً لتأمين النفط بالحصول عليه أو السيطرة على مصادر إنتاجه. فيقدر الطلب العسكري العالمي على النفط ما بين ٢,٥ و ٤,٥ مليون برميل يومياً، أي ما يعادل ٥ بالمئة من الاستهلاك العالمي للنفط، وترتفع هذه النسبة في حالة الحروب ويحتل الوقود النفث (الكيروسين) مركز الصدارة بين المشتقات النفطية المستعملة من قبل القوات المسلحة، حيث تصل حصته إلى أكثر من ثلثي الاستهلاك النفطي العسكري نظراً للدور الفاعل الذي يقوم به سلاح الجو في المعارك. (٢٠)

وللتأكيد على دور النفط الفعال في الحروب نورد ما ذكره كليمنصو، رئيس وزراء فرنسا، في ١٠ كانون الأول عام (١٩١٧) م، في البرقية التي بعث بها إلى وودرو ويلسن، رئيس جمهورية الولايات الأمريكية، آنذاك يطالب فيها أن تسرع الولايات المتحدة لتقديم النفط إلى فرنسا لمواصلة الحرب حيث قال: «في اللحظة الحاسمة من هذه الحرب حيث نتوقع أن تفتح سنة (١٩١٨) م، جبهة

جديدة في فرنسا يجب أن لا يعوزنا في أية لحظة النفط الضروري للسيارات والشاحنات والطائرات والمدافع الثقيلة، إذ أنّ النقص في هذه المادة سيؤدي إلى شلّ حركة جيوشنا وتضطرنا إلى قبول السلام مع أعدائنا حتى ولو كانت شروطهم غير عادلة». (٢١)

يقول أوكونور في كتابه (إمبراطورية النفط) الصادر في موسكو عام (١٨٥٨) م، «من يملك النفط سيملك العالم؛ لأنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر وبفضل بنزين الطائرات سيسيطر على الجو وبفضل بنزين السيارات سيسيطر على البر بل أكثر من ذلك إنه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن جمعها من النفط سيتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة». إنّ هذا القول يعطي دلالة واضحة على أهمية النفط الإستراتيجية، إذ يمثل النفط الحياة أو الموت في السلم أو الحرب، فعند استعراض بعض الوثائق والتصريحات للقادة العسكريين والسياسيين الغربيين بشأن أهمية النفط في بناء حضارة غربية متقدمة، ندرك أن البترول يمثل الدم في شريان الحضارة الإنسانية المعاصرة. (٢٢)

واستمر هذا التفكير في الفكر الاستراتيجي بعد الحرب العالمية الأولى وأدركت الدول في سنوات الحرب العالمية الثانية بأنّ الصراع الدولي القادم سوف يشهد اعتماداً على الأسلحة العاملة على النفط أكثر من ذي قبل، فحذت بذلك حذو بريطانيا بتكوين شركات نفط وطنية سعياً منها للسيطرة على مصادر الطاقة الأجنبية، حيث وسعت بريطانيا من موقعها المهيمن على مصادر الطاقة في بلاد فارس وأسست فرنسا شركة وطنية هي الشركة الفرنسية للبترول (cfp) عام (١٩٢٤) م، ولتتحول عام (١٩٩١) م، إلى شركة توتال وحصلت آنذاك إلى امتيازات في منطقة الموصل بالعراق. (٢٣)

ولعلّ أبرز دور ظهر للنفط -كسلعة- كان إبان حرب تشرين سنة (١٩٧٣) م، التي دارت رحاها بين العرب وإسرائيل وذلك عندما شهده العرب سلاحاً في المعركة بقرارهم التاريخي القاضي بإيقاف ضخّ النفط في المنطقة، وقد أحدث هذا القرار هزّة عالمية مذهلة انعكس تأثيرها على كلّ بيت ومصنع وناقلة في معظم دول العالم، الأمر الذي جعل الكثير من دول أوروبا الغربية وغيرها تعيد النظر في سياستها ومواقفها تجاه العرب وتجاه القضية الفلسطينية (٢٤). قد كان النفط هدفاً لأهم المعارك التي دارت في الحرب العالمية الثانية بين الحلفاء ودول المحور، فالقتال المرير الذي دار بين الطرفين في شمال أفريقيا كان هدفه الرئيس الوصول إلى نفط الشرق الأوسط، كما أن الهجوم الذي شنه هتلر على الاتحاد السوفياتي آنذاك كانت غايته السيطرة على حقول نفط باكو والقوقاس ولو استطاع الوصول إلى تلك المناطق النفطية؛ لكانت نتيجة الحرب غير ما نعرفها الآن واليابان لم تهاجم الولايات المتحدة الأميركية في معركة بيرل هاربر إلا من أجل حاجتها الشديدة لبترول أندونيسيا،

فالنفط على حد تعبير محمد حسنين هيكل هو وحده كان أعظم ماريشالات تلك الحرب ومصممي استراتيجياتها.^(٢٥)

وبهذا الصدد نشير إلى دور النفط في حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق عام (١٩٩١) م، إذ ألقى الرئيس الأمريكي في تلك الفترة بوش الأب خطاباً أمام موظفي البنتاغون في الخامس عشر من شهر آب (١٩٩٠) موجهاً من خلاله دعوة دراماتيكية إلى الأمريكيين لحشد القوى وقال فيه: «إنّ وظائفنا وحياتنا وحريتنا وحرية البلدان الصديقة لنا في العالم كلها ستتأثر إذا وقعت احتياطات النفط الكبرى في العالم تحت سيطرة صدام حسين» وعبر دانييل برغين عن ذلك قائلاً: «إذا نجح العراق في ابتلاع الكويت وازدادت قوته سيكون في طريقه إلى أن يصبح دولة نووية مخيفة، وبعبارة أخرى إنّ سيطرة صدام حسين على نفط العراق والكويت معاً سيضع بين يديه المال بما يكفي لبناء واستخدام أسلحة الدمار الشامل ومنه بناء قوة سياسية وعسكرية واقتصادية لا تردع ولا تقهر»، فبحق النفط هو العامل الأساسي في بناء القوى العالمي.^(٢٦)

وخلاصة القول إن أهمية النفط في زمن الحرب لا تقل عن أهميته في وقت السلم، فبالرغم من استخدام أنواع من الوقود ليست من أصل نفطي، فإن النفط ومشتقاته ستبقى المحرك المهم والوقود الأساس لآلة الحرب وخصوصاً الوحدات الميكانيكية منها، فبدون هذه المادة الحيوية تصبح الطائرات والصواريخ والمدركات والدبابات والشاحنات والأساطيل مشلولة الحركة لا فائدة منها.

المطلب الثاني/ دور أجهزة الأمم المتحدة في تطبيق قواعد حماية الثروة النفطية في أثناء النزاعات المسلحة

سنحاول من خلال هذا المطلب الإشارة إلى الجهود التي بذلتها منظمة الأمم المتحدة في حماية الثروة النفطية في أثناء النزاعات المسلحة، ويبدو أن بوصلة عمل هذه المنظمة هو التأكيد على ضرورة التعاون بين أعضاء المجتمع الدولي للوصول إلى آليات وقواعد قانونية لحماية الثروة النفطية أثناء النزاعات المسلحة.

الفرع الأول:/ دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في حماية الثروة النفطية في أثناء النزاعات المسلحة

الجمعية العامة هي الجهاز الأمم المتحدة الرئيس والتمثيلي، والذي من خلاله توضع السياسات العامة للأمم المتحدة والتصويت على قضايا الدولية الهامة، مثل التوصيات المتعلقة بأمن وسلامة المجتمع الدولي.^(٢٧)

وقد منح الميثاق الجمعية العامة اختصاصات وسلطات واسعة تتعلق بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين؛ وذلك بالتعاون مع مجلس الأمن؛ وقد حددت هذه السلطات المادة الحادية عشر من الميثاق والتي نصت في فقرتها الأولى على أن "للجمعية العامة النظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدولي ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح. كما أن لها أن تقدم توصياتها بصدد هذه المبادئ إلى الأعضاء أو إلى مجلس الأمن أو إلى كليهما".^(٢٨)

تلعب الجمعية العامة للأمم المتحدة دوراً مهماً في منع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والمحاكمة عنها، لاسيما إذا عجز مجلس الأمن في إصدار قرار بسبب استخدام حق الفيتو أو عدم اكتمال النصاب القانوني عند التصويت على القرار أغلبية تسع أعضاء دون اعتراض أي عضو دائم، كما يبرز دور الجمعية العامة في إصدار قرارها بإنشاء مجلس حقوق الإنسان الدولي، الذي ضم في عضويته ٤٧ دولة منتخبة من قبلها، والذي يعنى بالتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وتقديم تقرير بذلك إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.^(٢٩)

بسبب القصور الذي اتسمت فيه اتفاقية الأسلحة التقليدية لعام (١٩٨٠) م، والبروتوكولات الملحق بها والآثار المدمرة التي خلفها هذا السلاح بالمدنيين والثروة النفطية، وحرمان العديد من الشركات النفطية من حفر آبار النفط أو تشييد المنشآت النفطية بسبب الألغام الأرضية، فضلاً عن الآثار على كل الأصعدة الإنسانية والبيئية والاقتصادية، مما دعا الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إصدار قرارها المرقم بالعدد (D ٧٥/٤٩) في ١٥ ديسمبر عام (١٩٩٥) م، إذ دعا ولأول مرة حظر الألغام الأرضية، والقرار المرقم بالعدد (٣٨٨ / ٥٢) تدعو فيه إلى تكثيف الجهود من أجل إبرام الاتفاقية، وفعلاً تمخضت القرارات والمؤتمرات إلى إبرام اتفاقية أوتاوا لعام (١٩٧٧)، الخاصة في الألغام الأرضية.^(٣٠)

وكان هناك دور كبير للجمعية العامة للأمم المتحدة في تحريك الدبلوماسية الدولية لمراجعة استعمال الذخائر العنقودية التي سببت آثاراً مفرطة الضرر وعشوائية الأثر بحق المدنيين والمنشآت المدنية، لاسيما في حرب تموز التي ارتكبت فيها القوات الإسرائيلية أبشع صور الانتهاكات عن طريق القصف العشوائي على لبنان، مما أدى إلى تدمير البنية التحتية بالكامل، ومنها مستودعات الوقود ومحطات التعبئة، وبعد مرور فترة من الجدل والمناقشات انتهت إلى اعتماد اتفاقية حظر الذخائر العنقودية لعام (٢٠٠٨) م.^(٣١)

وفي السياق نفسه، أكدت الجمعية العامة في قرار رقم ٢٦٧٥ (٢٥٩) على أنّ حقوق الإنسان الأساسية والمقبولة في القانون الدولي، والمعلنة في الصكوك الدولية، تظل منطبقة كل الانطباق في

حالات النزاع المسلح، ودعت إلى حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، إذ أدانت قصف المدنيين بالقنابل، وكذلك استخدام الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية، كما شددت الجمعية العامة على عدم جواز القيام بعمليات عسكرية ضد الأعيان المدنية كالمساكن والملاجئ والمناطق المخصصة للمستشفيات والمنشآت النفطية وغيرها من المرافق والأعيان التي يستخدمها المدنيون، فضلاً عن ذلك شددت الجمعية على عدم جواز القيام بعمليات انتقامية ضد المدنيين، أو ترحيلهم بالإكراه، أو الاعتداء عليهم بأي شكل آخر على سلامتهم، كما أعلنت أيضاً على أنّ تقديم الإغاثة الدولية للمدنيين أمر يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيرها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.^(٣٢)

ويمكن للجمعية العامة للأمم المتحدة التوصية إلى مجلس الأمن في حالة وجود خطر على السلم والأمن الدوليين لإتخاذ التدابير المناسبة عند تعرض السلم والأمن الدولي للخطر، فقد نصت المادة (٣) الفقرة (١١) من ميثاق الأمم المتحدة على أنّ «للجمعية العامة أن تسترعي نظر مجلس الأمن إلى الأحوال التي يحتمل أن تعرض السلم والأمن الدولي للخطر»، ويمكن للجمعية العامة للأمم المتحدة إدانة أي إنتهاك لقواعد القانون الدولي الإنساني، ومنها قواعد الحماية للثروة النفطية، والذي يعد تهديداً للسلم والأمن الدوليين. ويمكن للجمعية العامة للأمم المتحدة إيقاف عضوية الدولة المعتدية أو المنتهكة لقواعد القانون الدولي الإنساني وطردها من المنظمة، وهذا ما نصت عليها المادة (٥) من ميثاق الأمم المتحدة «يجوز للجمعية العامة أن توقف أي عضو إتخذ مجلس الأمن قبله عملاً من أعمال المنع أو القمع عن مباشرة حقوق العضوية ومزاياها، ويكون ذلك بناءً على توصية مجلس الأمن، ولمجلس الأمن أن يرد لهذا العضو مباشرة تلك الحقوق والمزايا»^(٣٣).

ولقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدد من القرارات وبيانات الإدانة عند نشوب النزاعات المسلحة، وطالبت أطراف النزاع الكف عن استخدام العنف والأضرار بالثروة النفطية، فقد اتخذت الأمم المتحدة القرار (٦٦٠) وبموجب المادة (٣٩) و(٤٠) من ميثاق الأمم المتحدة يدين غزو نظام صدام لدولة الكويت والإعتداء على المدنيين والمنشآت المدنية بما فيها النفطية، ويطالب بالانسحاب دون قيد أو شرط ويدعو أيضاً إلى البدء فوراً في مفاوضات لحل خلافتهما وبوجه خاص جامعة الدول العربية^(٣٤)، وأدان الأمين العام للأمم المتحدة السابق بان كي مون الهجوم الإرهابي الذي وقع على منشآت النفط قرب السدرة في وسط ليبيا واستنكر محاولات المتطرفين لتجريد الشعب الليبي من هذه الموارد الطبيعية^(٣٥).

ونتيجة للآثار والمخاطر الناجمة عن التلوث البيئي بذلت الأمم المتحدة جهوداً ومساعي حثيثة من أجل الحفاظ على البيئة وتقليل مخاطر البيئة والحد منها^(٣٦) كما بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠٠١

أصدرت الجمعية العامة قراراً بالاحتفاء باليوم الدولي لمنع استعمال البيئة في الحروب والصراعات الحربية، وقد تم هذا الأمر بمبادرة قامت بها دولة الكويت حيث يعبر تاريخ ٠٦ نوفمبر عن آخر بئر نفط أحرقتها القوات العراقية، وقد قام الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيرس بتوجيه رسالة للتأكيد على أهمية الاحتفال باليوم الدولي لمنع استخدام البيئة في النزاعات المسلحة بحيث أشارت الرسالة إلى أخطار الضرر البيئي، ولما له من آثار مدمرة تصيب الإنسان، وكذا الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه كما احتوت الرسالة أيضاً على التذكير بغاية هذا اليوم العالمي، وقد أشارت الجمعية العامة في هذا القرار إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي شدد على ضرورة المحافظة على الطبيعة من أجل الأجيال القادمة نظراً لخطورة الضرر البيئي في زمن النزاعات المسلحة الذي يتجاوز في الغالب الحدود الإقليمية والوطنية.^(٣٧)

ولجأت الجمعية العامة في مرات عدة بإصدار توصيات إلى مجلس الأمن لاتخاذ تدابير تجاه الحرب على اليمن وفي ليبيا وسوريا وما نتج عنها من آثار مدمرة في المنشآت المدنية، وتبنت الجمعية العامة قرارها رقم (٥٣/٥٤) المؤرخ ٣ ديسمبر (١٩٩٨) م، الذي دعت فيه إلى تطبيق اتفاقيات جنيف الأربعة لعام (١٩٤٩) م، والبروتوكول الإضافي الملحق بها لعام (١٩٧٧) م، في الأراضي المحتلة الفلسطينية وبقية الأراضي المحتلة العربية، ودعت في قرار آخر رقم (٥٣/٩٦) المؤرخ في ١٩٩٨/١٢/٨ الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف إلى الانضمام إلى البروتوكول الإضافي الأول لسنة (١٩٧٧) م، خاصة المادة (٩٠) منه.^(٣٨)

الفرع الثاني/ دور مجلس الأمن في حماية الثروة النفطية أثناء النزاعات المسلحة

يعد مجلس الأمن أحد الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة^(٣٩) ويعد الجهاز التنفيذي الذي عهد إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة بالتبعات الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين، وله الحق في اللجوء إلى وسائل عدة من أجل تحقيق الأهداف المنوطة بموجب الميثاق، ولمجلس الأمن وظائف مختلفة في مقدمتها حفظ السلم والأمن الدوليين، فيعد مجلس الأمن صاحب الاختصاص الأصلي والمسؤول الأول في شؤون السلم^(٤٠).

يمكن لمجلس الأمن التدخل بإصدار قرارات ملزمة بموجب الفصل السابع من الميثاق تقضي بوقف الحرب والتدخل بتدابير عسكرية أو غير عسكرية من شأنها حفظ السلم والأمن الدوليين والقضاء على أي خرق أو تهديد لهما، كما يمكنه التدخل لتعقب إنتهاكات القانون الدولي الإنساني بإحالة مرتكبي هذه الانتهاكات إلى المحكمة الجنائية الدولية حيث يخول نظامها الإنساني مجلس الأمن إحالة هذه الانتهاكات إلى المحكمة وتحريك اختصاصها بالمحاكمة والمعاقبة عليها وذلك إستناداً للمادة ١٣ فقرة (ب) " إذا أحال مجلس الأمن، متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حالة إلى المدعى العام ييدي فيها أن جريمة أو أكثر من الجرائم قد ارتكبت^(٤١).

عند بداية نشوب النزاع المسلح يقوم مجلس الأمن بتذكير الأطراف المعنية بهذا النزاع بالتزاماتها الدولية القاضية باحترام القانون الدولي الإنساني والعمل على احترامه، عن طريق النداءات التي أصدرها والمتضمنة في قراراته، إذ يكون هذا من خلال طلبه لأطراف النزاع احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني أو طلب وقف التصرفات التي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، ومن أمثلة على ذلك، فقد وجه مجلس الأمن عدد من النداءات في أثناء النزاع المسلح في حرب الخليج الأولى (١٩٨٨-١٩٨٠) التي أدت إلى تدمير واسع للمنشآت النفطية.^(٤٢)

وبعد توجيه النداءات إلى أطراف النزاع صدر مجلس الأمن في قرارات عدة شديدة اللمجة نتيجة للانتهاكات الجسيمة لمبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في أثناء النزاعات المسلحة، فمثلاً أصدر مجلس الأمن قراره المرقم بالعدد ٦٨٧ في ٣ أيار / مايو (١٩٩١)، بعد احتلال العراق للكويت والاستيلاء على الممتلكات العامة والخاصة وتدمير وإحراق المنشآت النفطية، إذ ألزم مجلس الأمن العراق من خلال هذا القرار إعادة ما استولت عليه القوات العراقية، ودفع تعويضات الحرب، وأصدر مجلس الأمن قراره رقم (٧٤٥١) بتاريخ ٢٨ أيار / مايو (٢٠١٥) م، عندما أدين فيه جميع الهجمات الصادرة من أطراف النزاع في السودان التي تؤدي إلى حرمان المدنيين من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة الذي يشكل انتهاكاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، واعرب عن بالغ القلق إزاء التهديد بالإضرار بالمنشآت النفطية وشركات النفط وموظفيها، ويحث جميع الأطراف على كفالة أمن البنية التحتية.^(٤٣)

وفي الصراع الدائر في اليمن أصدر مجلس الأمن كثيراً من القرارات والبيانات منها قرار رقم (٢٢٦٦) في ٢٤ فبراير (٢٠١٦)، الذي دعا فيه جميع الأطراف إلى الامتنثال للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتقليل الضرر اللاحق بالمدنيين والمنشآت المدنية، من أجل منع المزيد من المعاناة للشعب اليمني، ودعا مجدداً جميع الأطراف إلى احترام وحماية المنشآت المدنية، وتسهيل وصول الواردات الأساسية منها المنتجات النفطية لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، فعن طريقها يمكن توفير الطاقة الكهربائية، وتشغيل المستشفيات، وتشغيل شبكات الري وتوفير الماء الصالح للشرب، ودعا مجلس الأمن جميع الدول إلى احترام ولاية وعمليات آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش، ومقرها في جيبوتي، وتسهيل التنفيذ الكامل لولايتها من دون أي مزيد من التأخير.^(٤٤)

وأدان مجلس الأمن الدولي الهجمات على المنشآت النفطية الليبية في قراره المرقم بالعدد ٢٣٦٢ لسنة (٢٠١٧) م، وأشار إلى أن أي أفراد أو كيانات تشارك أو توفر الدعم لأية أعمال تهدد

السلام أو الاستقرار أو الأمن في ليبيا قد تكون هدفاً لعقوبات محددة، وذلك عملاً بالقرار رقم (٢٣١٣) لسنة (٢٠١٥) م، وشدّد المجلس على أنه من الضروري أن تظل موارد ليبيا النفطية تحت سيطرة المؤسسة الوطنية للنفط حصراً، وشدد أيضاً على ضرورة أن تكون حكومة الوفاق الوطني الجهة الوحيدة التي تمارس الإشراف الفعال على المؤسسات الاقتصادية والمالية الليبية، دون المساس بالترتيبات الدستورية في المستقبل وفقاً للاتفاق السياسي الليبي.^(٤٥)

وبعد استنفاد إجراءات الفحص والتحقق والتوفيق، وتوجيه النداءات إلى أطراف النزاع، وإصدار تبدأ قرارات الإدانة؛ نتيجة لانتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني ومنها قواعد حماية الثروة النفطية، مرحلة خطيرة من صلاحيات مجلس الأمن وهي مرحلة فرض الجزاء، ويقصد بها هو رد الفعل المحدد الذي يصدر من المجتمع الدولي ضد انتهاك نظامه القانوني، وتتمثل هذه الجزاءات بالوقوف والطرده والجزاءات العسكرية وغير العسكرية، فالجزاء الدولي أساسه الإخلال بقاعدة قانونية دولية، ويمكن إزالة هذا التصرف بإجراءات ردعية وتتخذ أشكال متعددة منها جزاءات إقتصادية، وجزاءات عسكرية.^(٤٦)

ويمارس مجلس الأمن جزاءات فرض العقوبات الاقتصادية بسبب تفاقم ظاهرة النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية وانتهاكها لبعض قواعد القانون الدولي الإنساني، فقد أدى غزو نظام صدام البائد لدولة الكويت إلى حدوث كارثة جوية وبرية؛ نتيجة قصف المصافي ومستودعات الوقود وناقلات النفط بحيث انسكبت مئات الأطنان مياه الخليج ملحقه في ذلك أضرار جسيمة بالثروة الحيوانية والنباتية، كما تسببت في حدوث عواصف رملية، الأمر الذي دفع مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين من خلال إصدار القرار (٦٦٠) والقرار (٦٦١) لسنة ١٩٩٠، بموجب الفصل السابع.^(٤٧)

الخاتمة

بعد أن انتهينا من بحث موضوع (دور المنظمات الدولية في حماية الثروة النفطية في أثناء النزاعات المسلحة)، الذي حاولنا فيه جاهدين الإحاطة بجوانب الموضوع كافة، واستعرضنا للقضايا ذات العلاقة، وتوصلنا إلى النتائج والمقترحات الآتية:

أولاً: النتائج

١- من خلال دراستنا هذه استنتجنا بأن الثروة النفطية تعدّ المساهم الأول، والركيزة الأساسية في تطوير الاقتصاد الدولي، وما وصل إليه العالم اليوم من تطور ورقي وازدهار كان سببه الوقود الأحفوري فكلّ القطاعات الاقتصادية تعتمد على الطاقة، والتي يعدّ مصدرها الرئيس للثروة النفطية.

٢- إنّ الأهمية الكبرى التي اكتسبها النفط كمصدر أساسي للطاقة، وكمادة أولية للصناعة البتروكيمياوية، جعلت منه سلعةً استراتيجية مهمة في الحرب والسلام على حد سواء، فغداً من أهم محاور الصراع الدولي في هذا القرن.

٣- ساهمت المنظمات الدولية في تجريم الأفعال التي تطلّ الثروة النفطية، مما خلق توجهاً دولياً متفقاً عليه ومبنياً على الوعي بأهمية هذه الثروة في الحياة البشرية وضرورة الحفاظ عليها من أي اعتداء.

٤- ضعف المنظمات الدولية لتنفيذ قواعد حماية الثروة النفطية، وقصورها في ضمان تطبيق القواعد الدولية؛ وذلك أما بسبب ضعف نظامها القانوني، أو بسبب إرادة الدول المهيمنة على مجلس الأمن، والرأي الثاني هو الأرجح.

ثانياً: المقترحات

- ١- ندعو إلى تطوير الصناعة البتروكيمياوية مع ما يتطلب ذلك من تبادلٍ في الخبرات والتعاون وضبط الإنتاج والتسويق.
- ٢- ندعو إلى إنشاء منظماتٍ دولية متخصصة لحماية الثروة النفطية، لما لها من أهمية كبيرة لحياة المدنيين، أو عن طريق تفعيل المنظمات الحالية، بحيث تكون خط الدفاع الأول لهذه المنشآت وتحييدها عن النزاعات المسلحة قدر المستطاع، ويمكن تطبيق هذه الآليات من خلال دعم الأجهزة المختصة التي يوكل لها حفظ السلم والأمن الدوليين.
- ٣- ندعو إلى توسعة صلاحيات مجلس الأمن في التصدي للانتهاكات التي تتعرض لها الثروة النفطية ؛ وذلك بتحرير هذا المجلس من القيود التي تفرضها عليه الدول الكبرى التي تشكله؛ وذلك إما لاعتباراتٍ سياسية أو مصلحة تمنعه من التدخل الفعال.
- ٤- احترام سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

الهوامش

- (١) محمد الختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، ط١، دارالنقاش، لبنان، ٢٠١٠، ص٧.
- (٢) أسماء عبدالحسن عبدالحلي الحلفي، تأثير المخلفات النفطية على الترب والمياه الجوفية وكيفية معالجتها لتكوين الدببة الرملية في حقل الرميلة؛ جنوب العراق، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم جامعة البصرة لنيل شهادة الماجستير في علم الأرض، ٢٠٢١، ص٣٧.
- (٣) كاوان إسماعيل إبراهيم، عقود التنقيب عن النفط وإنتاجه، ط١، مكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٧، ص٢٨.
- (٤) خميسة عقابي، النفط في العلاقات الأمريكية- العربية دراسة حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠١٤، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر- بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٥، ص ١.
- (٥) كاوان اسماعيل إبراهيم، المصدر السابق، ص٢٨.
- (٦) نبيل جعفر عبدالرضا، اقتصاد النفط، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠١١، ص ١١.
- (٧) <https://www.uomus.edu.iq/NewDep.aspx?depid=6&newid=4795>
- (٨) نبيل جعفر عبدالرضا، المصدر السابق، ص ١٢.
- (٩) د. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ط١، بيسان للنشر و التوزيع والإعلام، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٧٤.
- (١٠) عبدالكريم سالم ثامر، التطور الاقتصادي للصناعة النفطية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، ط١، دار الدكتور للعلوم الإدارية و الاقتصادية، العراق، ٢٠١٦، ص ١١٩.
- (١١) محمد عبدالغني سعودي، لا ط، الوطن العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٦، ص ١٥٧.
- (١٢) عبد العزيز مومنه، البترول والمستقبل العربي، ط١، اكسبرس انترناشيونال برنتينغ كومباني، لبنان، ١٩٧٦، ص ٧٨.
- (١٣) د. حافظ برجاس، المصدر السابق، ص ٨٣.
- (١٤) وحيد خير الدين، وحيد فخر الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات- دراسة حالة الجزائر - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٢، لبنان، ٢٠٠٧، ص ٧١.
- (١٥) د. فيصل حميد، النفط والحرب والمدينة- مصير الحياة الحضرية الى طريق مسدود، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ٢٠٠٧، ص ٣٩-٤٠.
- (١٦) سمير التنير، مدخل الى استراتيجية النفط العربي، الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، معهد الانماء العربي، لبنان، ١٩٨١، ص ١٢.
- (١٧) حافظ برجاس، المصدر السابق، ص ٩١.

- (١٨) محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية -، عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٢، ص ٢٤٦.
- (١٩) د. محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ط١، مركز الاهرام للترجمة والنشر، مصر، ١٩٩٢، ص ٧٥.
- (٢٠) د. حافظ برجاس، المصدر السابق، ص ٩٩.
- (٢١) محمد أزهر سعيد السماك، عبد المنعم عبدالوهاب وأزاد محمد امين، جغرافية النفط والطاقة، لا ط، ١٩٨٥، ص ٦٤.
- (٢٢) وحيد خيرالدين، المصدر السابق، ص ٧٦.
- (٢٣) محفوظ رسول، أمن الطاقة في العلاقات الروسية الأوروبية، ط١، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ٢٠١٨، ص ٥٥.
- (٢٤) قصي عبدالكريم ابراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجاً)، ط١، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، ٢٠١٠، ص ٣٧.
- (٢٥) محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص ٧٢.
- (٢٦) وحيد خيرالدين، المصدر السابق، ص ٧٧.
- (٢٧) د. أسامة ناظم سعدون العبادي، التدخل الإنساني في إطار القانون الدولي العام، ط١، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٣، ص ١٤٣.
- (٢٨) د. أسامة ناظم سعدون العبادي، المصدر السابق، ص ١٤٤.
- (٢٩) غنيم قناص المطيري، آليات تطبيق القانون الدولي الإنساني، م اكرة لنيل شهادة الماستر قدمت إلى مجلس كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٠، ص ٩٥.
- (٣٠) كاظم مطشر الزبيدي، الحماية الدولية للمنشآت النفطية أثناء النزاعات المسلحة، ط ١، المركز العربي للنشر و التوزيع، مصر ، ٢٠٢٣، ص ١٢٣.
- (٣١) كاظم مطشر الزبيدي، المصدر نفسه، ص ١٢٣.
- (٣٢) القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، صحيفة الوقائع رقم ١٣، مركز حقوق الانسان بمكتب الأمم المتحدة بجنيف، ص ١٧.
- (٣٣) كاظم مطشر الزبيدي، المرجع السابق، ص ١٢٤.
- (٣٤) لاجيف سيمونز، التنكيل بالعراق العقوبات و القانون والعدالة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ١٩٩٨م، ص ٢٩٥.
- (٣٥) موقع الأمم المتحدة الرسمي، الأمين العام بين الهجوم الإرهابي في زليتن بغرب ليبيا، متوفر على الموقع الالكتروني:

<https://search.un.org/results.php?query>

(٣٦) د. سعد علي حسين، د. علي جاسم محمد، دور الأمم المتحدة في الحد من التلوث والحفاظ على البيئة، بحث منشور في مجلة دراسات البصرة، العدد ٤٨، السنة الثامنة عشرة، ٢٠٢٣، ص ٥٠٣.
(٣٧) مفيد شهاب، أساسيات في القانون الدولي الإنساني، ط ٢، دارالمستقبل العربي، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٩.
(٣٨) القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين في فترة من ١٦ أيلول ١٩٩٨ إلى ٨ أيلول ١٩٩٩، متوفر على الموقع الإلكتروني:

<http://www.un.org/arabic/documents/GARes/53>

(٣٩) حلا أحمد محمد الدوري، المسؤولية الدولية عن التلوث البيئي و وسائل حماية البيئة، بحث منشور في مجلة دراسات البصرة، العدد ٤٨، السنة الثامنة عشرة، ٢٠٢٣، ص ١٩.
(٤٠) د. هادي نعيم المالكي، المنظمات الدولية، ط ١، العراق، ٢٠١٣، ص ٢٣٧-٢٣٨.
(٤١) محمد رفعت عبدالوهاب، الوضع الدستوري والقانوني في ظل الاحتلال، إصدارات المؤتمرات العلمية لجامعة بيروت العربية، منشورات تلحلي للحقوق، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٨١.

(42) MATHIEU NABOT, «Le role du Conseil de Securité dans la mise en oeuvre du droit international humanitaire (notamment au travers de son pouvoir coercitif), Article écrit dans le cadre du séminaire du professeur Sylvain Vite, centre universitaire de droit international Humanitaire Geneve, été 2004, P. 4

(٤٣) كاظم مطشر الزبيدي، المصدر السابق، ص ١٢٩.
(٤٤) كاظم مطشر الزبيدي، المصدر السابق، ص ١٣٠.
(٤٥) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بيان إدانة من مجلس الأمن بشأن ليبيا، متوفر على الموقع الإلكتروني:

<http://unsmil.unmissions.org/ar>.

(٤٦) رشاد عارف يوسف، المسؤولية الدولية عن أضرار الحروب العربية والإسرائيلية، ط ١، دار الفرقان عمان، ١٩٨٤، ص ١٧٠.
(٤٧) رقية عواشيرية، حماية المدنيين والأعيان المدنية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الحقوق جامعة عين الشمس، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٣٧.

مراجع البحث

الكتب

١. أحمد حسين علي الهيتي، اقتصاد النفط، ط١ ، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، ٢٠٠٠ م.
٢. أسامة ناظم سعدون العبادي، التدخل الإنساني في إطار القانون الدولي العام، ط١، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٣.
٣. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ط١، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت ، ٢٠٠٠.
٤. جيف سيمونز، التنكيل بالعراق العقوبات و القانون والعدالة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ١٩٩٨ م.
٥. كاظم مطشر الزبيدي، الحماية الدولية للمنشآت النفطية أثناء النزاعات المسلحة، ط ١، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٢٣.
٦. كاوان اسماعيل إبراهيم، عقود التنقيب عن النفط وإنتاجه، ط١، مكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٧.
٧. فهد محمد العفاسي، عقود الثروات الطبيعية في ظل اتفاقيات المشاركة الأجنبية - العقود النفطية نموذجاً، ط١، مكتبة الدار الأكاديمية للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠٠٧ م.
٨. د. فيصل حميد، النفط والحرب والمدينة-مصير الحياة الحضرية إلى طريق مسدود، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ٢٠٠٧.
٩. قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية(النفط السوري نموذجاً)، ط١، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، ٢٠١٠.
١٠. عبدالعزيز مومنه، البترول والمستقبل العربي، ط١، اكسبرس انترناشيونال برنتينغ كومباني، لبنان، ١٩٧٦.
١١. عبد الكريم سالم ثامر، التطور الاقتصادي للصناعة النفطية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، ط١، دار الدكتور للعلوم الإدارية و الاقتصادية، العراق، ٢٠١٦.
١٢. محفوظ رسول، أمن الطاقة في العلاقات الروسية الأوروبية، ط١، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ٢٠١٨، ص ٥٥.
١٣. محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية -، عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون للآداب، الكويت، ١٩٨٢.

١٤. د. محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، ١٩٩٢.
١٥. محمد الختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، ط١، دار النقاش، لبنان، ٢٠١٠.
١٦. محمد أزهر سعيد السماك، عبد المنعم عبدالوهاب وأزاد محمد امين، جغرافية النفط والطاقة، لا ط، ١٩٨٥.
١٧. محمد عبدالغني سعودي، لا ط، الوطن العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٦.
١٨. نبيل جعفر عبدالرضا، اقتصاد النفط، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠١١.
١٩. نبيل جعفر عبدالرضا، اقتصاد الطاقة، ط١، دار الكتاب الجامعي، بيروت، ٢٠١٧.
٢٠. د. هادي نعيم المالكي، المنظمات الدولية، ط ١، العراق، ٢٠١٣.
٢١. د. يحيى حمود حسن البوعلي، معطيات السياسة النفطية في العراق دروس الماضي وآفاق المستقبل، ط١، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٥، ص ٢٢.

الرسائل والأطاريح والبحوث

١. أسماء عبدالحسن عبدالحفي، تأثير المخلفات النفطية على الترب والمياه الجوفية وكيفية معالجتها لتكوين الدببة الرملي في حقل الرميلة؛ جنوب العراق، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم جامعة البصرة لنيل شهادة الماجستير في علم الأرض، ٢٠٢١.
٢. حلا أحمد محمد الدوري، المسؤولية الدولية عن التلوث البيئي ووسائل حماية البيئة، بحث منشور في مجلة دراسات البصرة، العدد ٤٨، السنة الثامنة عشرة، ٢٠٢٣.
٣. خميسة عقابي، النفط في العلاقات الأمريكية- العربية دراسة حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠١٤، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر- بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٥.
٤. رقية عواشيرية، حماية المدنيين والأعيان المدنية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الحقوق جامعة عين الشمس، القاهرة، ٢٠٠١.
٥. د. سعد علي حسين، د. علي جاسم محمد، دور الأمم المتحدة في الحد من التلوث والحفاظ على البيئة، بحث منشور في مجلة دراسات البصرة، العدد ٤٨، السنة الثامنة عشرة، ٢٠٢٣.
٦. غنيم قناص المطيري، آليات تطبيق القانون الدولي الإنساني، م ١ كراة لنيل شهادة الماستر قدمت إلى مجلس كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٠.

٧. وحيد خير الدين، وحيد فخر الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات - دراسة حالة الجزائر - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٢، لبنان، ٢٠٠٧.

الصحف والقرارات والمواقع الالكترونية

١. أحمد جاسم جبار، النفط في العراق، تاريخه ومكانته ودوره في التنمية، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية.

www.alhadhariya.net/dataarch/dr-islami

٢. القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، صحيفة الوقائع رقم ١٣، مركز حقوق الإنسان بمكتب الأمم المتحدة بجنيف، ص ١٧.

٣. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بيان إدانة من مجلس الأمن بشأن ليبيا، متوفر على الموقع الالكتروني:

<http://unsmil.unmissions.org/ar>.

٤. موقع الأمم المتحدة الرسمي، الأمين العام بين الهجوم الإرهابي في زليتن بغرب ليبيا، متوفر على الموقع الالكتروني:

<https://search.un.org/results.php?query>

٥. القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين في فترة من ١٦ أيلول ١٩٩٨ إلى ٨ أيلول ١٩٩٩، متوفر على الموقع الالكتروني:

<http://www.un.org/arabic/documents/GARes/53>

المصادر الأجنبية

1-MATHIEU NABOT, «Le role du Conseil de Securité dans la mise en oeuvre du droit international humanitaire (notamment au travers de son pouvoir coercitif), Article écrit dans le cadre du séminaire du professeur Sylvain Vite, centre universitaire de droit international Humanitaire Geneve, été 2004.

References

First/ Books

- 1-Ahmed Hussein Ali Al-Hiti, Oil Economy, 1st edition, Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, Iraq, 2000 AD.
- 2-Dr. Osama Nazim Saadoun Al-Abadi, Humanitarian Intervention within the Framework of Public International Law, 1st edition, Arab Center for Publishing and Distribution, Cairo, 2023.
- 3-Dr. Hafez Barjas, The International Conflict over Arab Oil, 1st edition, Bisan Publishing, Distribution and Information, Beirut, 2000.
- 4-Jeff Simons, Abuse in Iraq, Punishments, Law, and Justice, 1st edition, Center for Arab Unity Studies, Lebanon, 1998.
- 5-Kazem Mutashar Al-Zubaidi, International Protection of Oil Installations during Armed Conflicts, 1st edition, Arab Center for Publishing and Distribution, Egypt, 2023.
- 6-Kawan Ismail Ibrahim, Oil Exploration and Production Contracts, 1st edition, Modern University Office, 2017.
- 7-Fahd Muhammad Al-Afasy, Natural Resources Contracts in Light of Foreign Participation Agreements - Oil Contracts as an Example, 1st edition, Al-Dar Academic Publishing and Distribution Library, Kuwait, 2007 AD.
- 8-D. Faisal Hamid, Oil, War, and the City - The Fate of Urban Life to a Dead End, 1st edition, Publications Company for Distribution and Publishing, Lebanon, 2007.
- 9-Qusay Abdul Karim Ibrahim, The Importance of Oil in the Economy and International Trade (Syrian Oil as a Model), 1st edition, Syrian General Authority for Books, Syria, 2010.

10-Abdulaziz Moumneh, Oil and the Arab Future, 1st edition, Express International Printing Company, Lebanon, 1976.

11-Abdulkarim Salem Thamer, The Economic Development of the Oil Industry Under the American Occupation of Iraq, 1st edition, Dar Al-Doctor for Administrative and Economic Sciences, Iraq, 2016.

12-Mahfouz Rasoul, Energy Security in Russian-European Relations, 1st edition, Al-Kitab Academic Center, Jordan, 2018, p. 55.

13-Muhammad Al-Rumaihi, Oil and International Relations: An Arab Perspective - The World of Knowledge, a monthly cultural book series issued by the National Council for Culture and Arts for Literature, Kuwait, 1982.

14-D. Muhammad Hassanein Heikal, The Gulf War, Illusions of Power and Victory, 1st edition, Al-Ahram Center for Translation and Publishing, Egypt, 1992.

15-Muhammad Al-Khatawi, Oil and its Impact on International Relations, 1st edition, Dar Al-Naqqash, Lebanon, 2010.

16-Muhammad Azhar Saeed Al-Sammak, Abdel Moneim Abdel-Wahab and Azad Muhammad Amin, Geography of Oil and Energy, No. 1985.

17-Mohamed Abdel-Ghani Saudi, No. 1, Al-Watan Al-Arabi, Anglo-Egyptian Library, 2006.

18-Nabil Jaafar Abdel Reda, Oil Economy, 1st edition, Arab Heritage Revival House, Beirut, 2011.

19-Nabil Jaafar Abdel Reda, Energy Economy, 1st edition, Dar Al-Kitab University, Beirut, 2017.

20-D. Hadi Naeem Al-Maliki, International Organizations, 1st edition, Iraq, 2013.

21-Dr. Yahya Hamoud Hassan Al-Buali, Oil Policy Data in Iraq, Lessons of the Past and Future Prospects, 1st edition, Iraq Center for Studies, 2015, p. 22.

Second /Theses, Dissertations and Research papers

1-Asmaa Abdel-Hassan Abdel-Hay Al-Halafi, the impact of oil waste on soil and groundwater and how to treat it for the Al-Dabdaba sand formation in the Rumaila field; Southern Iraq, a thesis submitted to the Council of the College of Science, University of Basra, to obtain a master's degree in Earth Sciences, 2021.

2-Hala Ahmed Muhammad Al-Douri, International Responsibility for Environmental Pollution and Means of Environmental Protection, research published in the Journal of Basra Studies, Issue 48, Eighteenth Year, 2023. ‘

3-Khamisa Oqabi, Oil in American-Arab Relations, a Case Study of Algeria 1990-2014, a supplementary memorandum for obtaining a master's degree, Mohamed Kheidar University - Biskra - Faculty of Law and Political Science, Algeria, 2015‘

4-Roqaya Awashriya, Protection of Civilians and Civilian Objects, doctoral thesis submitted to the Council of the Faculty of Law, Ain Al-Shams University, Cairo, 2001.

5-Dr. Saad Ali Hussein, Dr. Ali Jassim Muhammad, the role of the United Nations in reducing pollution and preserving the environment, research published in the Journal of Basra Studies, Issue 48, Eighteenth Year, 2023

6-Ghoneim Qannas Al-Mutairi, Mechanisms for Implementing International Humanitarian Law, 1st year, a master's degree program presented to the Council of the Faculty of Law, Middle East University, Amman, 2010.

7-Wahid Khairuddin, Wahid Fakhr al-Din, the importance of oil wealth in the international economy and alternative strategies for the hydrocarbons sector - a case study of Algeria - a memorandum submitted as part of the

requirements for obtaining a master's degree in economic sciences, Publications for Distribution and Publishing, 2012, Lebanon, 2007.

Third /Newspapers, Articals and websites

1-Ahmed Jassim Jabbar, Oil in Iraq, its history, status and role in development, Institute for Research and Civilizational Development.

www.alhadhariya.net/dataarch/dr-islami

2-International humanitarian law and human rights, Fact Sheet No. 13, Human Rights Center at the United Nations Office in Geneva, p. 17.

3-The United Nations Support Mission in Libya, a statement of condemnation from the Security Council regarding Libya, available on the website:

<http://unsmil.unmissions.org/ar>.

4- The official United Nations website, the Secretary-General among the terrorist attack in Zliten in western Libya, is available on the website :

<https://search.un.org/results.php?query>

5-Resolutions taken by the General Assembly at its fifty-third session during the period from September 16, 1998 to September 8, 1999, available on the website.

<http://www.un.org/arabic/documents/GARes/53>